

قانون

موضوع ذبلا للقانون المؤرخ في ١٩ تشرين الاول ١٩٢٧
القاضي بتعديل قانون ادارة الولايات العثماني

١ اداة الاولى - يعمل بقانون تعديل قانون ادارة الولايات
العمومية المؤرخ في ١٩ تشرين الاول ١٩٢٧ اعتبارا من
٧ - ١٢ - ١٩٢٧

عبد الله

مدير المعارف محافظ الاثار السكرتير العام مدير الخزينة قاضي القضاة وناظر العدلية رئيس النظار
رضا توفيق ابراهيم حسام الدين حسن خالد ابو الهدى

قانون

تخصيص مرتب تقاعد للسيد سعيد البابا

لما كانت مدة خدمة السيد سعيد البابا حاكم الشوبك
الاداري السابق لم تبلغ عشرين سنين وكانت الضريبة التي اصابته
في يده مائة من قيامه بالوظيفة فقد اصبحت مستحقا ان يتناول
مرتب تقاعد بنسبة الربع من اخر مرتب كان يتقاضاه وعليه
نظمت اللائحة القانونية المدرجة ادناه وتقرر الموافقة عليها
ورفعها لمقام صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم حتى اذا

١٢١ - ١٢ - ١٩٢٧
عبد الله
مدير المعارف محافظ الاثار السكرتير العام مدير الخزينة قاضي القضاة وناظر العدلية رئيس النظار
رضا توفيق ابراهيم حسام الدين حسن خالد ابو الهدى

الجيش العربي

و (اركان حرب الجيش) بلقب (مساعد قائد الجيش) مع
الاحتفاظ بمرکز (اركان الحرب) الى حين سنوح القرصة
لتمعين شخص مناسب له

صدرت ارادة صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم

بالموافقة على التنصيب بتبديل لفي (القائد الثاني للجيش)

الشرق العربي

الجريدة الرسمية لحكومة شرقي الاردن

وفي ١ كانون ثاني سنة ١٩٢٧

عمان: يوم الاحد في ٨ رجب سنة ١٣٤٥ هـ

القانون

قانون رسوم الملح

- لتعديل قانون قوة الحدود لسنة ١٩٢٦

« بلاغات رسمية »

البرامات عن المخالفات الصحية والبلدية والتقليت على الطرق

قضايا الاراضي

رواتب الموظفين والتقد الفلسطيني

رحلة افتيشية

ارتباط الحكام

الانتخابات الادارية

بلاغ للاهلين، تمرقة السيارات

مرسوم الحكومة السورية بشأن استيراد النقود الذهبية والفضية

المزايدات والمناقصات

اعلانات من الدوائر الرسمية قرارات امهال

الاصابات والوفيات في العراق، جداول الامراض السارية

القوانين والأنظمة

قانون

رسوم الملح

بالنظر لما في مواد قانون الملح من التموض ولضرورة وضعه في صيغة تجعل الأغراض المقصودة منه أكثر وضوحاً وأقرب موافقة للمصلحة وروى من الموافقات يوضع في الشكل المثبت ادناه ونظمت هذه اللائحة القانونية على أساس الاعتبارات المذكورة وتقرر الموافقة عليها ورفعها لمقام صاحب السمو الملكي أمير البلاد المعظم حتى اذا اقتضت بالتصديق العالي وضعت موضع التطبيق والعمل اسم القانون ومبدأ تطبيقه :

المادة الأولى - يسمى هذا القانون (قانون رسم الملح لسنة ١٩٢٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية لتفسير الاصطلاحات :

المادة الثانية - تعني كلمة "مدير" مدير الجمارك والمكس اداي شخص آخر مفوض ليرم مقامه وكلمة (ناظر) ناظر المالية او اي شخص آخر ينوب عنه

مقدار الرسوم

المادة الثالثة - تستوفي الرسوم الاتية عن الملح الذي يستورد من خارج المنطقة او يستخرج من مالحها

مل ١٠٠ عن كل حمل جمل
٦٠ - - - - - بطل
٣٠ - - - - - جمار

١٠ - عن كل اربعة وعشرين كيلو من الملح تجلب بواسطة غير وسائل النقل السابقة لمن تدفع الرسوم :

المادة الرابعة - تدفع رسوم الملح الى مأموري الجمارك والمكس او الى المحاسبين نقل الملح

المادة الخامسة - لا يجوز نقل الملح بدون رخصة تعطى من مأموري الجمارك والمكس او المحاسبين وما يتقل منه بدون رخصة يعتبر مهرباً

مدة رخصة النقل :

المادة السادسة - تعين مدة النقل في الرخصة وبعد انقضائها تعتبر الرخصة ملغاة

شهادة المرور :

المادة السابعة - على مستورد الملح او مستخرجه ان يمر به عن اول مخفر للشرطة او الدرك عند ما يحمله من مصدره او محل استخراجه ويستحصل على شهادة من قائد المخفر تثبت انه اعترف بوجود كمية الملح التي جالها وتكون هذه الشهادة بمثابة رخصة النقل الى ان يصل الى اقرب مكتب للجمرك او ادارة المالية في الجهة التي يقصدها ويشتد بهزها ويدفع الرسوم خلال اربعة عشر يوماً من تاريخ استلام الشهادة المذكورة وبعدئذ تعطي له رخصة النقل

المادة الثامنة - تنظم الشهادة المبحوث عنها في المادة السابعة على ثلاث نسخ فتعطى الاولى للناقل وترسل الثانية على الفور الى المحاسب او مأمور الجمرك وتحفظ الثالثة في المخفر وعلى مأمور الجمرك او المحاسب ان يعلم قائد المخفر بان الرسوم قد استوفيت ويرقم وصولها وقار يخه

المادة التاسعة - كل من نقل ملحاً بدون رخصة او استورده او استخرجه بطريقة تساعد على التخلص من دفع الرسوم او وجد لديه مقدار منه لم تدفع رسومها ولم يبرز شهادة المرور الى المحاسب او مأمور الجمرك خلال المدة المعينة في المادة السابقة يعاقب بغرامة لا تقل عن ثلاثة امثال الرسوم ولا تزيد على عشرة امثالها

المادة الحادية عشرة - للمدير والناظر نفس الصلاحيات

المادة الثانية عشرة - الفاء القوانين السابقة المتعلقة برسوم الملح

المادة العاشرة - يصادر الملح المهرب حتماً ويجوز توقيف واسطة النقل الى ان يستوفي الرسم او الغرامة التي لا تفرض على الخالف

صلاحيات المدير والناظر

١٨ - ١٢ - ١٩٢٧
عبد الله
مدير المعارف محافظ الآثار السكرتير العام مدير الخزينة قاضي القضاة وناظر العدلية رئيس النظائر
(غائب) رضا توفيق عارف المعارف ابراهيم حسام الدين حسن خالد ابو المهدى

ان المجلس التنفيذي الذي اطلع على قانون تعديل قانون قوة الحدود لسنة ١٩٢٦ المنشور في العدد ١٩٩ من جريده حكومة فلسطين الرسمية قد قرر تنفيذ احكام تلك التعديلات

على القسم الواقع في منطقة شرقي الاردن ورفع هذا القرار لمقام صاحب السمو الملكي أمير البلاد المعظم حتى اذا اقتضت بالتصديق العالي وضع موضع التطبيق والعمل

عبد الله ١١ - ١٢ - ١٩٢٧

مدير المعارف محافظ الآثار السكرتير العام مدير الخزينة قاضي القضاة وناظر العدلية رئيس النظائر
(غائب) رضا توفيق (غائب) ابراهيم حسام الدين حسن خالد ابو المهدى

التعديلات التي ادخلتها حكومة فلسطين على قانون قوة الحدود من التدبوس السامي لفلسطين بعد استشارة المجلس الاستشاري ما يلي :

اسم القانون - المادة ١ - يطلق على هذا القانون اسم قانون قوة الحدود لسنة ١٩٢٧ (ويعرف قانون قوة الحدود

سنة ١٩٢٦ (المسمى فيما يلي بالقانون الاصيل) وهذا القانون معاً بقانون قوة حدود شرقي الاردن لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ تعديل المادة ٢ من القانون الاصيل :

المادة ٢ - تعديل المادة الثانية من القانون الاصيل كما يلي

(١) تحذف عبارة «او وكيل ضابط» الواردة في تفسير كلمة (الضابط)

(ب) تضاف الفقرة التالية بعد تفسير عبارة «ضابط البلوك» وتعني عبارة «وكيل ضابط» أي جندي أو شخص ملكي برطاني يشغل رتبة وكيل ضابط برطاني في القوة

تعديل المادة ٤ من القانون الأصلي

المادة ٣ - تلغى الفقرة (١) من المادة الرابعة من القانون الأصلي ويستعاض عنها بما يلي :

تأليف القوة :-

«تؤلف القوة من القائد ومن الضباط ووكلاء الضباط ومن عدد من الصف ضباط والافراد الذين يعينهم المندوب السامي من وقت الى اخر بموافقة وزير المستعمرات»

تعديل المادة ٥ من القانون الأصلي بشأن عقد المجلس العسكري

المادة ٤ - تلغى الفقرة (١) من المادة ١٥ من القانون الأصلي ويستعاض عنها بما يلي :

«مع مراعاة احكام المادة ١٦ يجوز ان يعقد المجلس العسكري من قبل قائد قوى الدولة المنتدبة في فلسطين او شرقي الاردن او من قبل قائد القوة فقط»

تعديل المادة ١٦ عقد المجلس العسكري في ساحة القتال

المادة ٥ - تلغى الفقرة الاولى من المادة ١٦ من القانون الأصلي ويستعاض عنها بما يلي :

«يجوز ان يعقد المجلس العسكري الحربي في ساحة القتال من قبل قائد قوات الدولة المنتدبة في فلسطين او شرقي الاردن او من قبل قائد القوة او من قبل أي ضابط بلوك في ساحة القتال لما كلفه أي شخص تحت امرته اذا كان ليس في الامكان (في رأي ذلك الضابط) اجراء المحاكمة امام مجلس عسكري عادي»

يستعاض بعبارة (الضابط الذي عقد المجلس) عن عبارة

(ضابط البلوك) الواردة في الفقرة ٢ من المادة ١٦

تعديل المادة ١٨ من القانون الأصلي بشأن تصديق الحكم

المادة ٦ - تلغى المادة ١٨ من القانون الأصلي ويستعاض عنها بما يلي :

(١) لا يعمل بقرار المجلس العسكري. والحكم الذي اصدره (اذا كان لا يتضمن التبرئة) الا بعد التصديق عليه

(٢) يكون للمندوب السامي وقائد قوات الدولة المنتدبة

وقائد القوة سلطة التصديق على قرارات أي مجلس عسكري

وعلى الاحكام التي يصدرها بشرط ان لا يباشر قائد القوة

سلطة التصديق على أي قرار او حكم اصدره أي مجلس عسكري

(خلاف المجلس العسكري المعقود في ساحة القتال) اذا كان

يقضي على أي ضابط او جندي بقرينة الاعدام او بالاشغال

الشاقة او بالحبس مدة تتجاوز الشهر او بالطرده من القوة

(٣) يجوز للسلطة التي لها حق التصديق اما ان تصدق

على قرار المجلس العسكري والحكم الذي اصدره او ان ترفض

التصديق عليه او ان تعجل التصديق. سلطة اعلى او ان تعيد

القرار او الحكم او كليهما الى المجلس لاعادة النظر بشرط ان

لا يحق للمجلس عند اعادة النظر ان يزيد الحكم الصادر ولا

(٤) يجوز للسلطة التي لها حق التصديق (عند التصديق

على أي حكم صادر من مجلس عسكري اما ان تخفض او تخفف

العقوبة التي حكم بها المجلس على المجرم او ان تنزلها العقوبة اخف

(٥) يجوز له سلطة ان ياتي لها حق التصديق ان تامر بما تنفذ

الحكم المصدق فورا او ان توقف التنفيذ للمدة التي تستلزمها

بشرط ان لا ينفذ حكم الاعدام (ما لم يكن صادرا من مجلس

عسكري عقد في ساحة القتال) الا اذا اقتضت بتصديق

المندوب السامي

(٦) للمندوب السامي ولقائد قوات الدولة المنتدبة

(٢) تلغى الفقرة (٥) من المادة ٢٦ ويستعاض عنها

بما يلي :

المبلغ المطلوب لدفع اية غرامة حكم بها عليه المجلس العسكري او اية سلطة ذات صلاحية او محكمة نظامية او لدفع أي مبلغ حكمت به عليه محكمة نظامية

(٣) يضاف ما يلي بعد الفقرة (ز) من المادة ٢٦

(ح) المبلغ المطلوب لدفع أي دين عمومي او رسمي يقرره

قائد القوة فاذا كان الجندي فارا او غائبا يقطع هذا المبلغ في

غيابه من المبلغ المستحق له

(ط) أي مبلغ يطلب الى الجندي تقديمه بصفة كونه

عضوا في الفقرة للتعويض عن أي ضرر ظهر بعد التحقيق

الوافي بانه تسبب عن تعدي او عن افعال اشخاص من الفرقة

ليس في الامكان معرفتهم

تعديل المادة ٣٠ من القانون الأصلي عدم سر بيان بعض

احكام القانون على الضباط وصف الضباط البريطانيين

المادة ٩ - تلغى المادة ٣٠ من القانون الأصلي ويستعاض

عنها بما يلي :

(١) لا تدري احكام الفصلين الثاني والثالث من هذا

القانون على الضباط او وكلاء الضباط او الصف ضباط

البريطانيين المستخدمين في القوة الا اذا كان قد اشير اليهم

خصيصا في هذا القانون. ويسري على هؤلاء الضباط قانون

الجيش الانكليزي في اثناء خدمتهم في القوة بشرط ان تراعى

« عند تطبيق قانون الجيش الانكليزي على وكلاء الضباط او

صف الضباط البريطانيين الذين ليسوا من القوة العسكرية

البريطانية » التعديلات المبينة في الجدول الثاني لهذا القانون

السلطة ان يعيد النظر في اجراءات المجلس العسكري في أي

وقت بعد التصديق على قراره والحكم الذي اصدره وله ان

يعيد النظر في اجراءات المحاكمة الجزائية التي قام بها قائد

القوة او أي ضابط بلوك

(٧) يجوز للسلطة التي لها حق اعادة النظر اما ان تفسخ القرار

الذي اصدره المجلس العسكري القاضي بادانة أي شخص

بشأن أي او جميع التهم التي ادانته بها وان تعفيه من تبعة جميع

ما اسند اليه من التهم في المحاكمة او ان تخفف او تخفف الحكم

الصادر بحقه او ان تنزل العقوبة الى اية عقوبة اخف من تلك

الحكم بها عليه

تعديل المادة ٣٥ بشأن قطع مبالغ رواتب الضباط

المادة ٧ - تلغى الفقرة ٢ من المادة (٢٥) من القانون الأصلي

ويستعاض عنها بما يلي :

«ويقطع من الراتب ايضا أي مبلغ من المال يامر المندوب

السامي بقطعه للتعويض عن جميع الضرر او الخسارة او التلف

النسب للاموال او عن أي جزء منه اذا ثبت بعد التحقيق

الوافي انه نشأ عن تعدي الضابط او عن افعاله او لوفاء أي دين

عمومي او رسمي مستحق على الضابط»

تعديل المادة ٢٦ بشأن القطع من رواتب الضباط

المادة ٨ - (١) تلغى الفقرة (د) من المادة ٢٦ من

القانون الأصلي ويستعاض عنها بما يلي :

(د) المبلغ الضروري للتعويض عن اية نفقات سببها

او خسارة او تلف او ضرر او قومه باية اسلحة او ذخيرة او

بهيات الفرقة وتجهيزاتها والبسها وعددها او بأي مال عمومي

او خصوصي مما قد يحكم به قائد الفرقة او المجلس العسكري

أو أية تعديلات أخرى يضعها المندوب السامي من وقت إلى آخر بنظام يصدره بموجب هذا القانون

تعديل المادة ٣٣ من القانون الأصلي

المادة ١١ - تضاف الفقرة التالية إلى المادة ٣٣ من القانون الأصلي بعد الفقرة (ج)

(د) تعيين نوع الدين العمومية أو الرسمية المستحقة على أي ضابط أو جندي بموجب المادتين ٢٥ و ٢٦ من القانون تعديل الجدول الثاني من القانون الأصلي

المادة ١٢ - يلغى الجدول الثاني من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

« تعديل قانون الجيش »

يحتفظ للمندوب السامي بالحقوق والسلطات المبينة أدناه بشأن وكلاء الضباط والصف ضباط البريطانيين الذين ليسوا من القوات العسكرية النظامية للدولة المنتدبة

(١) جميع الحقوق والسلطات التي يجوز لمجلس الجيش استعمالها ومباشرتها بموجب قانون الجيش

(٢) حق تنفيذ أي حكم أو قرار أصدرته محكمة ذات صلاحية يقضي بقطع أي مبلغ من راتب أحد وكلاء الضباط أو الصف ضباط لأجل إغالة أمراته أو ولده كما لو كان ذلك الحكم أو القرار قد صدر بحسب مفاد المادة ٤٥ من قانون الجيش

(٢) تحال كل تهمة استندت إلى ضابط بريطاني أو وكيل ضابط أو صف ضابط بريطاني إلى قائد قوى الدولة المنتدبة في فلسطين أو شرقي الأردن ويتسقط في ذلك أن يجوز لقائد القوة أن يوبخ أي صف ضابط

تعديل المادة ٣١ من القانون الأصلي ، تطبيق قانون الجيش الإنكليزي في بعض حالات

لمادة ١٠ - تلغى المادة ٣ من القانون الأصلي ويستعاض عنها بما يلي :

إذا اشتركت القوة في أي وقت كان مع القوات العسكرية للدولة المنتدبة فمندانذ يراعى ما يلي :

(١) يباشر الضباط ووكلاء الضباط والصف ضباط الذين في قوات الدولة المنتدبة سلطة القيادة في القوة (وليس سلطة إيقاع العقوبة) كما لو كانت رتبهم في القوة تماثل رتبهم في قوات الدولة المنتدبة

(ب) يجوز توقيع سريان أحكام هذا القانون بامر من المندوب السامي على جميع القوة أو على أية فرقة منها وعندئذ تطبق أحكام قانون الجيش الإنكليزي إما على القوة بأكملها

بلاغات رسمية

« من فخامة رئيس النظار »

تاريخ احلال النقد الفلسطيني مقام النقد المصري بقيمة النقد المصري واني اثبت لكم تاليا تعليمات وضعت لازالة ما قد يقع من الالتباس في هذه المعاملات للعمل بموجبها :

١ - يقوم الجنيه الفلسطيني مقام الجنيه المصري في قادية رواتب الموظفين

٢ - يضاف إلى رواتب الموظفين الذين عينوا قبل ١ -

١١ - ٩٢٧ فرق التحويل عن الراتب الأصلي والزيادات التي استحقها ويسمى الفرق المذكور (علاوة شخصية)

٣ - تعطى الزيادة السنوية التي منبثق للموظفين الذين الذين عينوا قبل ١ - ١١ - ٩٢٧ عملة فلسطينية انما يضاف إلى العلاوة الشخصية ما يصيب هذه الزيادة من فرق التحويل

٤ - الموظفون الذين عينوا وسيعينون بعد تاريخ ٣١ -

١٠ - ٩٢٧ يتقاضون رواتبهم بالعملة الفلسطينية بلا علاوة

٥ - الموظفون الذين يرفعون من درجة إلى أخرى بعد

تاريخ ٣١ - ١٠ - ٩٢٧ يتقاضون الحد الأدنى من مروط

الدرجة الأخيرة بالعملة الفلسطينية بدون العلاوة المبحوث عنها

٦ - الموظفون الذين تقضي المصلحة بتزويل درجتهم

يتقاضون راتب الدرجة التي ينزلون اليها بالعملة الفلسطينية بدون العلاوة

٧ - عند ما يقضي ذكر راتب الموظف سواء ا كان في

مستندات النفقات ام في سائر المعاملات يجب ان يشار إلى مقدار الراتب المخصص للوظيفة بالعملة الفلسطينية وبين

مقدار العلاوة على حدة اذا كان الموظف الذي يشغل الوظيفة

من يتقاضون العلاوة بموجب هذه التعليمات

الغرامات عن المخالفات الصحية والبلدية والتقليبات على الطرق

اشير الى القرار المتعلق بما كان من الغرامات - التي تفرض على الذين باتون بمخالفات صحية او بلدية - - مائداً للخزينة المالية او البلدية والمنشور في الصحيفة الخامسة من العدد ١٢٢ من الجريدة الرسمية

وفقا لاحكام قانون اصول نشر القوانين والانظمة واعلانها) يعمل بالقرار المبحوث عنه بعد مرور ستين يوما على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

قد نشأ هذا البلاغ عن استيضاح من قائممقام العاصمة ٢٤ كانون الاول ١٩٢٧

قضايا الاراضي

قد انتدب فخامة رئيس النظار السكرتير العام لينشله في اللجنة التي قضت الفقرة الثانية من المادة العاشرة من قانون تعديل قانون ادارة الولايات بتأليفها للنظر استئنافا في قرارات مجالس ادارة الالوية المتعلقة بغير معاملات الاراضي

رواتب الموظفين والنقد الفلسطيني

اشير الى قانون احلال النقد الفلسطيني محل النقد المصري والعثماني المنشور في العدد ١٧٤ من الجريدة الرسمية : عملا بما جاء في المادة الثانية من القانون المشار اليه قد اصبح من الواجب ان تدفع رواتب الموظفين الذين عينوا قبل

٨ - انظم مستندات دفع رواتب الموظفين بالعملة الفلسطينية ثم تصاف الى رواتب الموظفين الذين عينوا قبل ١١ - ١٢٧ الملاوة الشخصية المبحوث عنها
٩ - تسري مواد هذه التعليمات على المتقاعدين ايضاً
٢٦ كانون الاول ١٩٢٧

رحلة نفتيشية

يقوم فخامة رئيس النظار وبمعيته عطوفة قائد الجيش العربي والمساعد الاول للسكرتير العام بدورة نفتيشية في المنطقة الجنوبية المشتبهة على لوائي معان والكرك على حسب البرنامج الآتي :

اليوم التاريخ من الى
يوم الجمعة في ٣٠ - ١٢ - ١٩٢٧ معان - معان (في القطار)
- السبت ٣١ منه معان
- الاحد ١ - ١ - ١٩٢٨ معان - العقبة
- الاثنين ٢ منه العقبة - معان
- الثلاثاء ٣ - معان - وادي موسى - معان
- الاربعاء ٤ - معان - الشوبك - عمان
يوم الاثنين في ٩ - ١ - ١٩٢٨ عمان - الطفيلة
- الثلاثاء ١٠ منه الطفيلة
- الاربعاء ١١ منه الطفيلة - الكرك
- الخميس ١٢ - الكرك
- الجمعة ١٣ - الكرك - عمان
٢٤ كانون الاول ١٩٢٧

ارتباط الحكام

قرر المجلس التنفيذي ان يسمح مؤقتاً للقائمقامي العاصمة ومادبا بخبايرة مقام رئاسة النظار مباشرة

الانتخابات الادارية

قد انتخب كل من السيد طارق سليمان وعويس افندي المشربش عضواً للمجلس الاداري في عمان

« بلاغ للاهلين »

ان المادة ٣١ من قانون المقام العثماني المؤرخ ١ ربيع الاول سنة ١٣١٩ تقضي بجازاة كل من يشعل لفا بدون رخصة من ادارة الزراعة والحراج والمعادن بغرامة قدرها من عشرة ذهبات الى المائة
رجائي اذاعة ذلك بين الاهلين بصورة واسعة النطاق ليكونوا الجميع على علم من هذا ١٣ - ١٢ - ١٩٢٧
قائمقام عمان

ننشر هنا على جهور الاهلين صورة المرسوم الذي نشر في سوريا ولبنان بشأن استيراد النقود الذهبية والفضية على طريقة الترانسيت واعادة تصديرها لملاحة ذلك بالتعامل بين شرقي الاردن وسوريا ولبنان

النقود الذهبية والفضية

مرسوم رقم ١٦٨

المادة ١ - خلافاً لما ورد في المادة ٢ من المرسوم رقم ٨٤٤ تاريخ ١٠ مايس ١٩٢١ قد ايجز اعادة النقل على طريقة الترانسيت دون تحديد معدل النقود الذهبية المنقولة بواسطة

السياح الذين يرون مروراً عادياً بالأراضي السورية اللبنانية خلافاً لما ورد في المادة ٢ و ٣ من المرسوم رقم ٨٤٤ المتقدم قد ايجز كذلك :

(أ) استيراد النقود الفضية برسم الترانسيت المحمولة من قبل السياح الذين يرون مروراً عادياً بالأراضي السورية اللبنانية دون تحديد المعدل

(ب) التصدير بطريفة الترانسيت من قبل سياح تلك النقود الفضية انفسهم على ان يكون المعدل مساوياً للمعدل المنقول

٢ - السياح ملزمون باعلام اول مكتب جرك دخول عن مقادير النقود الذهبية والفضية التي تكون في حوزتهم وسائر الدلالات الخاصة التي تساعد الجمرک على نفتيشها اما فيما يتعلق بالنقود الفضية فقط فان السياح ملزمون ان يقدموا كفالة لاول مكتب جرك دخول تضمن تقديم نفس النقود المينة في الشهادة المعطاة بالصورة المتقدمة مهلة محدودة لمكتب جرك الخروج وتغطي لهم نسخة واحدة عن تلك الكفالة لتقديمها مع الشهادة لمكتب الخروج

٣ - حرية نقل النقود الذهبية والفضية مجازة على ان يقدم شهادة لا بد منها الى مكتب جرك الخروج الذي يقوم بتحقيق مجرى المعاملة وفيما يتعلق بالنقود الفضية فقط فان مكتب جرك الخروج اذا كانت المعاملة اصولية يعلم فوراً مكتب الدخول عن المنقول وهذا يلغي كفالة الضمان . واذا كان الامر على العكس من ذلك فان مكتب الخروج يثبت ويستقرىء المخالفة الواقعة ويعلم عنها كذلك مكتب الخروج الذي يبعث اليه باصل كفالة الضمان

٤ - كل تقصير في تقديم الشهادة او نسخة كفالة الضمان تفكك صير في المطابقة بين عبارات الشهادة او كفالة الضمان

يظهر بنتائج نفتيش جرك الخروج ، كل تقصير في اداء الضمانات المضي عليها بسبب عدا سحب اجازة النقل عقوبات زاجرة على غاية من الصرامة بماده حمل او نقل مواد ممنوعة
٢٦ نوفمبر ١٩٢٧

اصلاح اغلاط جاءت في العدد ١٧٢

من الجريدة الرسمية

١ - تدرج كلمة (فحص) بين كلمة النتيجة او غائطة) الواردتين في السطر الاخير من العامود الاول من الصحيفة ١٤
٢ - يستبدل حرف (م) الوارد في كلمة (حمل) الواردة في السطر الحادي عشر من العامود الثاني من الصحيفة ١٥ بحرف (ب)
٣ - تحذف كلمة (العجم) الواردة في الصحيفة ١٦ و ١٧
٤ - لم يذكر اسم جدول الامراض السارية الشهري في اعلى الصحيفة ١٨ ولذلك يجب ان يعتبر ما يلي كتمهمة للجدول :

« جدول الامراض السارية الشهري عن شهر

تشرين الاول ١٩٢٧

٥ - لقد ذكرت سهواً كلمة (المكان) و (تاريخ التبليغ) كلها من الامراض السارية لا الجدول الاسبوعية للامراض الوبائية

المزايدات والمناقصات

قرر المجلس الاداري بجلسته المنعقدة بتاريخ ٨ كانون الاول ١٩٢٧ طرح ايجاز قطعتي الارض الكائنتين في موقع الرويجه وقطعتي الارض الكائنتين في موقع الشقاق لمدة ثلاث سنين في المزداد المالي لمدة خمسة عشر يوماً من تاريخه فاروج اذاعة الكيفية
متصرف السلطنة

تعرفة السيارات

عملاً بالسلطة المخولة الي في المادة « ٨ » من نظامات التقلبات والسفرات لسنة ١٩٢٦ المنشورة في العدد ١٤٢ من الجريدة الرسمية قد قررت وضع التعرفة المبينة ادناه لاجور الركوب في السيارات داخل امارة شرقي الاردن على ان تراعي البنود الاتية :-

١ - تدفع اجور السفر الى الجهات غير المعينة في هذه التعرفة على حساب ٢٥ ملا للسيارة ذات الاربعة مقاعد عن كل كيلوا متر واحد الى المحلات التي تقع غربي الخط الحديدي وشمال معان و ٣٠ ملا للسيارة ذات الاربعة مقاعد عن كل كيلوا متر واحد الى المحلات التي تقع شرقي الخط الحديدي وجنوبي معان

٢ - اذا كانت السيارة المستأجرة من ذات الستة مقاعد يزداد ٤٠ في المئة على الاجرة التي تصيب السيارة ذات الاربعة مقاعد

٣ - هذه التعرفة هي الحد الاعلى للاجور وعلى الموظف ان يسعى لاستئجار سيارة باجرة اقل من الاجرة المعينة اذا استطاع ذلك

٤ - يجب على الموظفين الذين لهم الحق باستئجار سيارة كاملة ان يستأجروا سيارة ذات اربعة مقاعد واذا ساعدتهم الوقت يجب ان يستعملوا من باقي الدوائر اذا كان موظفون

اخرين يودون السفر الى نفس المحل الذي سيذهبون اليه

٥ - تحسب اجور الانتظار على الوجه الاتي :-

١٠٠ عن كل ساعة انتظار اذا كانت الاجرة لحد ٥٠٠ مل
١٠٠ بعد مرور نصف ساعة اذا كانت الاجرة اكثر من ٥٠٠ مل

١٠٠ بعد مرور ساعة واحدة اذا كانت الاجرة اكثر من ١٠٠ مل

١٠٠ بعد مرور ساعتين اذا كانت الاجرة اكثر من ١٠٠ مل

٩٠٠ عن كل ٢٤ ساعة بعد مرور الاربعة والعشرين ساعة الاولى اذا كانت الاجرة اكثر من (٣) جنيهات

٦ - تدفع اجور السيارات الخصوصية التي يقتنيها بعض الموظفين بموجب هذه التعرفة بعد تنزيل (٥) في المائة

٧ - تعتبر هذه التعرفة نافذة اعتباراً من بداية شهر كانون الثاني سنة ١٩٢٨

١٧ كانون الاول سنة ١٩٢٧

السكرتير العام
حارث العارف

اجرة سيارة ذات ستة مقاعد	اجرة سيارة ذات اربعة مقاعد	اجرة مقعد واحد في السيارة	المسافة
ذهابا وايابا لسفرة واحدة	ذهابا وايابا لسفرة واحدة		
مل لف	مل لف	مل لف	من الى
٢١٠	١١٠	٨٠	عنان القتر
٢٥٠	١٤٠	١٠٠	المحلة
٢٨٠	١٧٠	١٢٠	ماركة
١٢٠	٦٧٠	٤٨٠	الرصفة
١٥٤٠	٨٤٠	٦٠٠	الزرقا
٧٠٠	٤٢٠	٣٠٠	صويلج
٩٨٠	٥٦٠	٤٠٠	الحجر
١٧٥٠	٩١٠	٦٥٠	السلط
٣٥٠٠	١٠٠	١٥٠٠	شونة تمرين
٢٧٨٠	٢٢٤٠	٢٧٠٠	جسر النبي
٤٤٨٠	٣٨٠	٣٢٠٠	اريجا
٦١٦٠	٥٨٠	٤٤٠٠	القدس
٣٥٠٠	١٩٦٠	٢٥٠٠	جرش
٦٤٢٠	٣٦٠	٤٦٠٠	عجلون
٦٣٠٠	٣٦٠	٤٥٠٠	ازبد
١٨٠	٥٦٠	٧٠٠	وادي السير
١٥٠	٦٧٠	٧٥٠	ناعور
٤٢٠	٢٨٠	٣٠٠	محطة القنبر
١٨٠	٥٦٠	٧٠٠	رجيب
١١٠	٦٧٠	٤٨٠	سحاب
٧٠٠	٤٥٠	٣٢٠	يادوده
١١٠	٦٧٠	٤٨٠	ام العمد

المسافة	اجرة سيارة ذات ستة مقاعد	اجرة سيارة ذات اربعة مقاعد	اجرة مقعد واحد في السيارة	من الى
ذهابا وايابا لسفريه واحده	مل لف	مل لف	مل لف	عاف مادبا
١ ٧٥٠	١ ٢٥٠	٦٥٠	١٧٠	
١ ٧٢٠	١ ٣٠٠	٧٠٠	٣٠	الجيزة
٥ ٤٠	٢ ٨٠٠	٣ ٦٠٠	٥٠٠	القطرانة
٦ ٧٢٠	٣ ٣٦٠	٤ ٨٠٠	٦٠٠	الكرك
١٣ ٦٥٠	٧ ١ ٧٥٠	٥	٢٥٠	الطفيلة
١٥ ٤٠٠	٨ ٤٠٠	١١	٥٠٠	معان
١٨٠	٥٠٠	٣٦٠	٩٠	السلط صويلح
٣ ٦٤٠	٢ ٢٠	١ ٤٤٠	٣٦٠	جرش
٢	١ ٢٣٠	١ ٤٥٠	٢٢٠	شونة نمرين
	١ ٤٠٠	١ ٦٠٠	٢٥٠	جسر النبي
٢ ٨٠٠	١ ٨٢٠	٢	٣٣٠	اربد ام قيس
٢ ٨٠٠	٢ ١٠٠	١ ٥٠٠	٣٨٠	الباقره
٢ ٨٠٠	٢ ١٠٠	١ ٥٠٠	٣٨٠	جسر الجامع
٣ ٦٤٠	٢ ٨٠٠	٢ ٦٠٠	٥٠٠	تل الاربعين اوجر
٧٠٠	٤٢٠	٥٠٠	٨٠	الشيخ حسن
٨٤٠	٥٦٠	٦٠٠	١٠٠	ايدون
٤ ٢٠٠	٢ ٨٠٠	٣	٥٠٠	ايدون الحصن
٧٠٠	٤٢٠	٥٠٠	٨٠	دير ابي سعيد
٣ ١٥٠	٢ ٢٤٠	٢ ٢٥٠	٤٠٠	الحصن
٣ ٦٤٠	٢ ٨٠٠	٢ ٦٠٠	٥٠٠	عجلون
٢ ٥٢٠	١ ٤٠٠	١ ٨٠٠	٢٥٠	كفرنجة
٦ ٣٠٠	٣ ٣٠٦	٤ ٥٠٠	٦٠٠	جرش
١ ٤٠٠	٨٤٠	٦٠٠	١٥٠	السلط
				الرشا

المسافة	اجرة سيارة ذات ستة مقاعد	اجرة سيارة ذات اربعة مقاعد	اجرة مقعد واحد في السيارة	من الى
ذهابا وايابا لسفريه واحده	مل لف	مل لف	مل لف	اربد درما
١ ٨٢٠	١ ١٢٠	١ ٣٠٠	٢٠٠	
٤ ٢٠٠	٢ ٨٠٠	٣	٥٠٠	المفرق
٢ ٢٤٠	١ ٢٣٠	١ ٦٠٠	٢٢٠	الكرك القطرانة
٧	٥ ٦٠٠	٥	١	الجرف
١١ ٩٠٠	٧	٨ ٥٠٠	٢٥٠	الطفيلة
١٣ ٣٠٠	٧	٩ ٥٠٠	٢٥٠	معان
٢ ٥٩٠	١ ٤٠٠	١ ٨٥٠	٢٥٠	الطفيلة الجرف
٢٨٠	١٧٠	٢٠٠	٣٠	معان محطة معان
٤ ٢٠٠		٣		الجفر
٣ ٢٢٠	٢ ٢٤٠	٢ ٣٠٠	٤٠٠	عنزه
٥ ٩٥٠	٣ ٥٠٠	٤ ٢٥٠	٦٥٠	الشويك
٣ ١٥٠	٢ ١٠٠	٢ ٢٥٠	٣٨٠	وادي موسى
٣ ٢٢٠	٢ ٥٢٠	٢ ٣٠٠	٥٠٠	النقب
٥ ٦٠٠	٤ ٢٠٠	٤	٧٥٠	القويره
١٠ ٨٥٠	٧	٧ ٧٥٠	٢٥٠	العقبة

اعلان

مطروح بالزاد العلي اثني عشر قيراط من اربعة وعشرون قيراط من الدار والمرصة المسجلة بتاريخ اغستوس سنة ١٩٢١ ورقم ١١ داخل قصبة عمان ملك محمد سعيد ومصطفى وموسى اولاد الحاج يوسف والمباغة بيعا وفائيا الى الحاجة ياني بن ميخائيل خبز من اهالي بيت لحم فن له رغبة بالشراء عليه ان يراجع مأمور تسجيل عمان اودلال البلدية خلال خمسة واربعين يوما اعتبارا من نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية مع العلم ان ثمة قائمة المزايدة والطرايع عائدة على المشتري وباقي المصاريف تؤدى من الدائن او الوكيل الدوري على ان تحصل من المديون وفقا لتعليمات مزادة البيع الوفائي وعليه صار اعلان الكيفية ٢٠ كانون الاول ١٩٢٧ مأمور تسجيل المركز

اعلان من مصلحة البرق والهيد

اعتبارا من الجاري يتبع مكتب بردي في قرية الزرقا التابعة لعمان يتعاطى هذا المكتب المعاملات البريدية التالية :

- ١- قبول وتسليم المراسلات المسجلة
- ٢- قبول وتسليم الطرود البريدية
- ٣- قبول وتسليم البرقيات العربية والاجنبية
- ٤- قبول وصرف الحوالات المالية
- ٥- صرف الاذون الفلسطينية والبريطانية

اعلان

سجلت شركة الدخان والسجائر الوطنية بالشرق العربي بنظارة المدلية في اليوم الاول من شهر كانون الاول ١٩٢٧ بموجب قانون الشركات

- ١- اسماء وعناوين الشركاء :- السادة عثمان الشرابي وحدي منكو واحمد ملحق من عمان

٢- اسم الشركة التجاري :- شركة الدخان والسجائر الوطنية بالشرق العربي
٣- اسماء الشركاء المفوضون بتولي شؤون الشركة والتوقيع عنها - يدير الشركة السيد عثمان الشرابي بمساعدة السيد حمدي منكو والسيد احمد ملحق ومن ينتخبهم الشركاء الثلاثة للقيام بالاعمال الادارية كما ان السيد عثمان المذكور هو المفوض بالتوقيع باسم الشركة وحال غيابه يقوم بذلك الشر يكون السيد حمدي منكو والسيد احمد ملحق المذكوران مجتمعين

٤- مركز الشركة الرئيسي - عمان

٥- تاريخ ابتداء الشركة - واحد كانون الاول ١٩٢٧

٦- تاريخ انفاكاها - واحد كانون الاول ١٩٣٠

ويجوز في ايدها قبل انتهاء المدة المعينة

غاية الشركة :- تأسيس معمل لصنع التبغ والسجائر وبيعها وكذلك لزراعة التبغ

اعلان

القرية سلط ، الموقع روض عواد ، الجنس ارض سلبخ
دوم ٢٤ ، سند التصرف رقم ٢٩ ، تاريخه مايس ١٩٢٠
الحدود : شرقا كرم صاحب الملك شمالا كذا غربا رسم دائر
الكرم جنوبا صاحب ملك

القرية سلط ، الموقع روض عواد ، الجنس كرم ، دوم
٥٠ ، سند التصرف رقم ٣٠ ، تاريخه مايس ١٩٢٠ ، الحدود
شرقا ملك علي الحاج وعبد الرحمن المبارك شمالا ورثة احمد
الفاصوه ، غربا ارض صاحب السند جنوبا ابو عقله

القرية سلط ، الموقع جورة القصيبات ، الجنس كرم
دوم ٦ ، سند التصرف رقم ٤ ، تاريخه خريز ١٩٢٠

الحدود : شرقا ارس ابو عقه شمالا فاضل وسلامه وهندي
غربا حمود واحمد عبد الله جنوبا مفضي الدروي
القرية سلط ، الموقع جورة القصبينات ، البنس كرم
دوخ ، ٣ ، سند التصرف رقه تاريخه من يران ٩٢٠ ، الحدود
شرقاً حاج حمود شمالاً حمود الحاج وحسين المصطفى غرباً
محمد الصبيحي وحاج محمد النابلسي جنوباً حاج حمود وخلي
عبد الهادي

وضع بالزاد المعاني للبيع كامل الثلاثة قطع كروم العنب
والارض السليخ المبين الموقع والحدود اعلاه للذمة التي
تطلب من مالكم رجاء المصطفى الحمود من السلطان صندوق
المصرف الزراعي في السلط بموجب سند الدين رقم ١٢٨٥ فن
له رغبة بالشراء عليه مراجعة هذه الدائرة ودلال البلدية محمد
ماشطه خلال شهر اعتباراً من تاريخ النشر مستصحباً
التأمينات التقديمية وعليه صار اعلان الكيفية على الاصول
١٠ كانون الاول ٩٢٧

اعلام صادر من محكمة بداية حقوق عمات

ادعى محمد بن حسن السوداني من عمان بان المدعي عليها
احمد ومحمد ولدي الحاج عبد الله الصائغ من عمان كانا باها له
الدار الكائنة في محلة الشابسق المحدودة شرقاً ملك ورثة سليمان
العقيلي وشمالاً طريق سلطاني وغرباً ملك سليمان افندي جنوباً
ملك ورثة حاوي قبشاش وقامه محمد موسى المهدي ببلغ قدره
سبعة عشر الف ومائتين وخمسين قرشاً مصرى قبضاه منه وافرضا
له الدار المذكورة بكاملها لاسمه بموجب سند بملك مورخ في
شباط ٩٢٣ - رقم ٢٢ - ٧٤ ثم ظهر ان اخويها عائشة
وسليمان مستحقين لقسم من الدار وقد كانا حين البيع قاصرين
وقد اقاما الدعوى عليه في محكمة بداية عمان واثبتا اشتراكهما
بالدار المذكورة وبحكم بخصتها منها وهي عبارة عن ثلاثة سهام

من اصل سبعة سهام جميع الدار المباعة اليه لذلك وبما ان المدعي
عليهما مجبوي الاقامة يطلب دعوتها بواسطة الجريدة
الرسمية والحكم له بما قبضاه ثلثا ثلاثة سهام هذه وهو مبلغ
قدره سبعة الاف وثلثا مائة واثنين وتسعين قرشاً مصرى
بنسبة ثمن الدار بكاملها وتضمينها الرسوم والمصاريف عليه
وبعد اعلان دعوتها بالجريدة الرسمية بالمدينين ١٦٦ و ١٧٠
ولم يحضرا لقرار اجراء محاكمتها غياباً وقد ايد المدعي دعواه
وابرز سنداً خافياً مورخ ٢٠ شباط ٩٢٣ يتضمن كون بدل
القرع كان سبعة عشر الف ومائتين وخمسين قرشاً مصرى وابرز
اعلام الحكم الصادر من محكمة عمان الحقوقية الابتدائية بتاريخ ٣٠
مايس ٩٢٥ المتضمن الحكم على المدعي بفسخ البيع الواقع على
ثلاثة سهام من اصل سبعة سهام كامل الدار المباعة لان الثلاثة
سهام هذه كانت حصة سليمان وعائشة المذكورين والزام
المدعي عليه بتسليمها اليها وتقريره بالرسوم والمصاريف وقد
ظهر من مال السند الخافى ان البيع الى المدعي كان من قبل
السيد يوسف عصفور بالوكالة الدورية عن المدعي عليها والمدعي
افاد انه عاجز عن اثبات استلام المدعي عليها للمبلغ المدعي به ويطالب
اعطاء الحكم معلقاً على تكوّلها عن البين فعليه تقرر بالاجماع الزام
المدعي عليها لتأدية سبعة الاف وثلثا مائة واثنين وتسعين قرشاً
مصرى الى المدعي محمد بن حسن السوداني ثمن الثلاثة سهام
خاصة سليمان وعائشة معلقاً على تكوّل كل منهما بقوله (والله
العظيم لم اقبض انا واخي من المدعي مبلغ سبعة عشر الف ومائتين
وخمسين قرشاً مصرى ثمن الدار المحدودة شرقاً ملك ورث
سليمان الرجعي العقيلي شمالاً طريق سلطاني غرباً ملك سليمان
افندي جنوباً ملك ورثة صاوي قبشاش وقامه محمد موسى
المهدي) وتضمينها الرسوم والمصاريف البينة ذيلها حكماً
غيباً قابلاً للاعتراض والاستئناف صدر ٢٩ تشرين الثاني ٩٢٧

وتتهم علنا حسب الاصول

قرار امهال

صادر من محكمة جنابات الكرك

٢٠ - ١٢ - ٩٢٧

لما لم يقبض على سلامة بن محمد المطارنة من اهالي قرية كثر با
المتهم به قتل الغدور سالم بن مرشدال واشدة فقد منحه من جانب رئاسة
محكمة الكرك مبعداً عشرة ايام اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان ليسلم
نفسه الى المحكمة المذكورة واذا لم يحضر الى المحكمة خلال هذه المدة
فيعد غير مطيع القانون ويسقط من الحقوق المدنية وتقام عليه الدعوى
ولا يكون له حق بالادعاء وتحجز امواله على ان مأموري الضابطة
العسكرية كافة مجبورون على القبض عليه وقد بلغ مقام الادعاء
العام لاجراء معاملة الحجز ونظم هذا القرار عملاً بالادتين ٣١٧
و ٣٢٢ من قانون المحاكمات الجزائية واعلن حسب الاصول
٩ كانون الاول ٩٢٧

قرار امهال

صادر من محكمة بداية اربد

لما لم يقبض على عثمان الكركي من اهالي قرية مرو المتهم به
جرم الاقتراف فقد منحه من جانب رئاسة محكمة اربد مبعداً
عشرة ايام اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان ليسلم نفسه الى
المحكمة خلال هذه المدة والا بعد غير مطيع القانون ويسقط من
الحقوق المدنية وتقام عليه الدعوى ولا يكون له حق بالادعاء
وتحجز امواله على ان مأموري الضابطة العسكرية كافة مجبورون
على القبض عليه وقد بلغ مقام الادعاء العام لاجراء معاملة
الحجز ونظم هذا القرار عملاً بالادتين ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون
المحاكمات الجزائية واعلن حسب الاصول

٨ كانون الاول سنة ٩٢٧

بلاغ صادر من محكمة اربد الشرعية

الى راضي بن عبدالحق المجهول الاقامة

بتاريخ ٢٦ تشرين ثاني سنة ٩٢٧ فرقت بينك وبين زوجتك
زكية بنت عمر العبد النقي من المزار لتركك اياها بلا نفقة
حكماً قابلاً للاعتراض والتميز

١٢ - ١٢ - ٩٢٧

وكيل قاضي اربد الشرعي : حامد

بلاغ صادر من محكمة اربد الشرعية

الى موسى بن احمد الزقظ المجهول الاقامة

بتاريخ ٢٦ تشرين ثاني سنة ٩٢٧ فرقت بينك وبين زوجتك
مريم بنت عبد الله العلي من حرميا لتركك اياها بلا نفقة حكماً
قابلاً للاعتراض والتميز

بلاغ صادر من محكمة اربد الشرعية

الى صالح بن محمود العجم المجهول الاقامة

بتاريخ ١٤ كانون الاول سنة ٩٢٧ فرقت بينك وبين
زوجتك يسري بنت محمد خير الملقب بالعموري من الرمثا
لتركك اياها بلا نفقة حكماً قابلاً للاعتراض والتميز

١٩ - ١٢ - ٩٢٧

وكيل قاضي اربد الشرعي : حامد

بلاغ صادر من محكمة اربد الشرعية

بتاريخ ٢٦ تشرين ثاني سنة ٩٢٧ فرقت بينك وبين
زوجتك جميلة بنت محمد الحلبي لتركك اياها بلا نفقة حكماً
قابلاً للاعتراض والتميز

١٩ - ١٢ - ٩٢٧

وكيل قاضي اربد الشرعي : حامد